سوريا – الطوارئ الكبرى

10 كانون الثاني (يناير) 2024

نظرة على الموقف

16.7 مليون
فرد في حاجة إلى المساعدات الإنسانية في سوريا حسب التقديرات
الأمم المتحدة – كانون الأول (ديسمبر) 2023

12.9 مليون
فرد يعانون من انعدام الأمن الغذائي في سوريا حسب التقديرات
الأمم المتحدة – كانون الأول (ديسمبر) 2023

7.2 مليون
فرد مُهجَّر داخليًا في سوريا حسب التقديرات
الأمم المتحدة – تموز (يوليو) 2023

3 مليون
فرد تصلهم مساعدات مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية كل شهر في سوريا حسب التقديرات
مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية – أيلول (سبتمبر) 2023

2 مليون
فرد تصلهم مساعدات مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية كل شهر في سوريا حسب التقديرات
مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية – أيلول (سبتمبر) 2023

- نحو 16.7 مليون فرد يحتاجون إلى المساعدات الإنسانية في سوريا في عام 2024؛ وهو أعلى مستوى من مستويات الحاجات منذ بداية الأزمة عام 2011، حسب ما أفادت به الأمم المتحدة.
- غير أن التمويل المطلوب، ضمن "الدعوات المُوجَّهة لدى الأمم المتحدة طلبًا لتمويل جهود الإغاثة من الأزمة السورية على الصعيدين القُطري والإقليمي" لعام 2024 (Syria Country and Regional Appeals) يفوق ما هو مطلوب للتصدي لبقية الأزمات العالمية المشمولة ضمن تقرير "نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية على الصعيد العالمي" (Global Humanitarian Overview) لعام 2024؛ وهو ما يتبيَّن معه مقدار استفحال تلك الحاجات الإنسانية.
- مصرع عدد لا يقل عن 99 فردًا من المدنيين من جراء أعمال الاقتتال المستمر في شمالي غرب سوريا منذ مطلع تشرين الأول (أكتوبر)، حسب ما أورده مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والسلطات الصحية المعنية محليًا.
- ما زال الجفاف وما تبعه من شح المياه في شمالي شرق سوريا يُلقيان بظلالهما على أوضاع الأمن الغذائي وسبل كسب العيش وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة هناك، حسب ما أفادت به منظمة ريتش (REACH).

إجمالي تمويل الجهود الإنسانية المُقدَّم من الحكومة الأمريكية للإغاثة في سوريا في الأعوام المالية 2012–2023		
	مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية [1]	8,743,960,748 دولارًا
	مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية [2]	8,442,280,455 دولارًا
	الإجمالي [3]	**17,186,241,203 دولارات**

[1] مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID/BHA)
[2] مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية (State/PRM)
[3] سيُضمَّن التمويل المُخصَّص لحالة الطوارئ الكبرى في سوريا عن العام المالي 2024 في المُحصَّلات التي سيُخلَص إليها مستقبلاً عند التعهد بها أو إعلان الالتزام بأدائها. وللاطلاع على المعلومات بشأن التمويل الذي قدمته الحكومة الأمريكية لمساعي الإغاثة في العام المالي 2023، يُرجى مراجعة صحيفة الحقائق رقم (9) بشأن سوريا، والصادرة بتاريخ 30 أيلول (سبتمبر) 2023؛ وهي متاحة على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية عن طريق هذا الرابط: https://www.usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work.

أبرز التطورات

دعوات طلب التمويل للإغاثة من الأزمة السورية تتصدر تقرير الأمم المتحدة لعام 2024؛ وذلك بقيمة قدرها 4.4 مليارات دولار للإغاثة على الصعيد القُطري وبقيمة قدرها 5.5 مليارات دولار على الصعيد الإقليمي

شدَّد تقرير "نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية على الصعيد العالمي" لدى الأمم المتحدة لعام 2024، والذي صدر مطلع كانون الأول (ديسمبر)، على استمرار الحاجات الإنسانية المتسعة النطاق في سوريا؛ إذ تفوق مبالغ التمويل المطلوبة في الدعوات المُوجَّهة على الصعيدين القُطري والإقليمي طلبًا لتمويل جهود الإغاثة من الأزمة السورية جميع مبالغ التمويل المطلوبة للإغاثة من بقية الأزمات القائمة على الصعيد العالمي. فقد أورد التقرير المذكور أن جهات الإغاثة طلبت مبلغًا قدره 4.4 مليارات دولار لإغاثة المحتاجين إلى المساعدات الإنسانية داخل سوريا، وجاءت الأزمات الحاصلة في أوكرانيا وأفغانستان وإثيوبيا واليمن تاليًا من ناحية مقدار التمويل المطلوب في هذا الصدد. أما الدعوات المُوجَّهة على الصعيد الإقليمي فقد طلبت تمويلاً قدره 5.5 مليارات دولار، وذلك لتمويل جهات الإغاثة من الأزمة السورية في البلاد المجاورة في العام الجاري؛ وهو ما يفوق أعلى المبالغ المطلوبة تاليًا – وذلك للخطة المشتركة لإغاثة اللاجئين والمهاجرين في فنزويلا – بنحو 4 مليارات دولار. وما زالت حدة الحاجات الإنسانية تتفاقم لدى 32.5 مليون فرد في سوريا والبلاد المجاورة لها من جراء الصراع الذي ما زالت رحاه تدور في سوريا والآثار التي خلَّفتها الحرب على مدى أكثر من عقد من الزمن، وفق ما كشف عنه تقرير "نظرة عامة على الأوضاع الإنسانية على الصعيد العالمي" لدى الأمم المتحدة لعام 2024. وقد اشتد استفحال الحاجات الإنسانية التي أحدثها ذلك الصراع، فضلاً عن تفشي الفقر واضطرار الناس إلى التعويل على المساعدات الإنسانية، من جراء التبعات التي أعقبت الزلازل التي ضربت البلاد في شهر شباط (فبراير) عام 2023 وزيادة معدلات التضخم وما تبعها من زيادات في أسعار السلع الأساسية.

16.7 مليون فرد في سوريا تلزمهم المساعدات الإنسانية في عام 2024؛ وهو أكبر عدد يُسجَّل منذ عام 2011

من المتوقع، وفق ما ورد في موجز تقرير النظرة العامة على الاحتياجات الإنسانية (HNO) في سوريا لعام 2024، أن يحتاج نحو 16,7 مليون فرد في سوريا، حسب التقديرات، ونسبة قدرها 45% منهم من الأطفال، إلى المساعدات الإنسانية في عام 2024؛ وهو أكبر عدد يُسجَّل من ذوي الحاجة منذ نشوب الصراع عام 2011، وفيه كذلك زيادة عن عددهم في العام السابق؛ إذ كان عددهم آنذاك 15.3 مليون فرد. ومن المتوقع أن يشمل عدد هؤلاء المحتاجين إلى المساعدات في عام 2024 نحو 5,5 ملايين فرد من المُهجَّرين داخليًّا؛ وهو ما يُعزَى – إلى حد بعيد – إلى الوقائع المناخية وأحوال الاقتصاد الكلي والصراع الذي استطال أمده في البلاد. بل تستفحل حدة الحاجات الإنسانية، وتزداد معدلات الوفاة وتفشي الأمراض، ومنها زيادة معدلات سوء التغذية، من جراء تفشي الأمراض المتواترة الظهور وانعدام الأمن الغذائي وأزمة الجفاف وشح المياه التي طال أمدها هناك. كذلك، يُعاني المُهجَّرون داخليًّا من تقطع سبلهم إلى تحصيل الغذاء على نحو مستمر، فضلاً عن تقطع سبلهم إلى كسب العيش والمأوى وخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة؛ إذ تشتد حدة العقبات التي تحول دون تحصيلهم تلك الخدمات الأساسية في فصل الشتاء الذي يمتد من كانون الأول (ديسمبر) حتى شباط (فبراير)، حسب ما أوردته الأمم المتحدة في تقاريرها. ويُقيم نحو مليوني فرد من هؤلاء المُهجَّرين داخليًّا في شمالي غرب سوريا فحسب. ومن المتوقع، حسب ما أوردته الأمم المتحدة، كذلك، أن يُعاني هؤلاء هنالك، وابتداءً من شهر كانون الأول (ديسمبر)، من تقطع سبلهم إلى وسائل التدفئة والمياه الصالحة للاستعمال وغيرها من الأساسيات، في أكثر من 1,500 مخيم أو موقع من المواقع التي استقروا فيها من تلقاء أنفسهم. أما المجالات، التي تغص بأكبر عدد من ذوي الحاجة إلى المساعدات، فتشمل سبل التعافي المبكر وكسب العيش، والأمن الغذائي والزراعة، والحماية، والصحة، والمياه والصرف الصحي والصحة العامة. ومن اللافت للنظر أن عدد المحتاجين إلى المساعدات الغذائية في سوريا في عام 2024 لا يقل عن 12,9 مليون فرد؛ إذ كان من مؤديات التضخم وزيادة الأسعار إجهاد قدرة العائلات على الشراء، وزيادة سعر سلة الغذاء الشهرية، والتي تشمل بعض المواد الأساسية، ومنها: الخبز والعدس والأرز والسكر والزيوت النباتية، والتي تضاعف سعرها في المدة من كانون الثاني (يناير) حتى تشرين الأول (أكتوبر) في العام السابق، حسب ما أوردته الأمم المتحدة. كذلك، ما زالت أعمال الاقتتال المستعر شمالي البلاد تحول دون توصيل المساعدات الإنسانية وتشتد معها أخطار تعرض المدنيين للانتهاكات التي تنال من حمايتهم، ومنها التهجير قسرًا والعنف. فقد أورد مكتب المفوضية السامية للأمم المتحدة لحقوق الإنسان (OHCHR) أن الصراع المسلح في البلاد قد أودى، في المدة من كانون الثاني (يناير) حتى تشرين الأول (أكتوبر)، بحياة 454 فردًا من المدنيين على الأقل. وتعتزم الأمم المتحدة إصدار النسخة الكاملة من تقرير نظرة عامة على الاحتياجات الإنسانية لعام 2024 في أواخر كانون الثاني (يناير) هذا العام، بينما تُنشَر مقتضيات خطة الإغاثة الإنسانية (HRP) في شباط (فبراير) من العام الجاري.

مصرع 99 مدنيًّا على الأقل في غضون ثلاثة أشهر من جراء اشتداد القتال في شمالي غرب سوريا

أفاد مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) والسلطات الصحية في سوريا بأن اشتداد أعمال الاقتتال، منذ مطلع تشرين الأول (أكتوبر)، بين القوات التابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية وحكومة الإنقاذ السورية، ذات الصلة بجماعة هيئة تحرير الشام المسلحة، في شمالي غرب سوريا، قد أودى بحياة عدد لا يقل عن 99 فردًا من المدنيين، وبلغت نسبة الأطفال منهم نحو 40%، فضلاً عن إصابة أكثر من 400 فرد، وذلك حتى يوم 18 كانون الأول (ديسمبر). وقد تحولت أعمال الاقتتال هذه، والتي صارت تحدث كل يوم تقريبًا، وإلى حد بعيد، إلى الجبهات الأمامية، في تشرين الثاني (نوفمبر)، على إثر التصعيد الواسع النطاق في الشهر السابق على ذلك، في محافظتي حلب وإدلب، ومن ذلك قصف المناطق السكنية. وكان من نتائج هذا الصراع وما تبعه من الصعوبات الاقتصادية تهجير أكثر من 9,000 فرد في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وافاد كثير من هؤلاء المُهجَّرين أن أشد العوامل التي حملتهم على النزوح اشتداد الاقتتال وخسارة موارد الدخل، حسب ما

أوردته مجموعة العمل المعنية بشؤون تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM Cluster)؛ وهي الهيئة التنسيقية لأعمال الإغاثة الإنسانية التي تضطلع بها مجموعة العمل المعنية بشؤون تنسيق المخيمات وإدارتها (CCCM)، والتي تضم الوكالات التابعة للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات المعنية.

استفحال حدة الحاجات الإنسانية في شمالي شرق سوريا من جراء شدة شح المياه

كان لتضاؤل المياه المتاحة في شمالي شرق سوريا، منذ عام 2021، بالغ الأثر في الأمن الغذائي وسبل كسب العيش وحاجات الناس إلى خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، حسب ما أوردته المنظمة غير الحكومية "ريتش". وزاد من تفاقم أزمة شح المياه، القائمة في الوقت الراهن، أحوال الجفاف الحاصل من جراء تغير المناخ، فضلاً عن انخفاض معدلات هطول الأمطار في السنوات الثلاثة الأخيرة؛ وهو ما كانت نتيجته حدوث انخفاض غير مسبوق في مناسيب المياه الجوفية منذ 20 سنةً، إلى جانب تدني منسوب تدفق المياه في نهر الفرات إلى أدنى مستوى له على وجه الإطلاق. وكانت نتيجة ذلك أنه ما زال من اللازم تقديم المساعدات الإنسانية إلى التجمعات التي تعاني من شح المياه؛ إذ تتولى جهات الإغاثة إجراء أعمال الصيانة المستمرة لشبكات المياه ومحطات الإمداد بها، فضلاً عن توليها مسألة إمدادات الطاقة؛ إذ تعتمد تلك المنطقة على سدود توليد الطاقة الكهرومائية، إلى جانب اضطلاع تلك الجهات بالإمداد بالمياه نقلاً بالشاحنات. غير أنه ثمة تجمعات سكنية أكثر عددًا وأشد عرضةً للمعاناة من الأزمات ذات الصلة بذلك الصراع وقلة توليد الطاقة؛ وهو ما له أثره في أعمال الإغاثة الإنسانية في نهاية المطاف. كذلك، ظلت محطة مياه علوك في محافظة الحسكة معطلة لمدة عام تقريبًا، منذ آب (أغسطس) عام 2022؛ وهو ما كان له بالغ الأثر في عدد يُقدَّر بنحو مليون فرد. بل تعاني هذه المحطة، منذ أيلول (سبتمبر) عام 2023، من صعوبات في عملها بين الحين والآخر، حسب ما أفادت به منظمة "ريتش". أما التجمعات السكنية الأقل عددًا، فيعتمد الناس فيها، في غالب الأحيان، على نقل المياه بالشاحنات على نحو غير منتظم وبنفقات باهظة. كذلك، يشتد خطر الإصابة بالأمراض التي تنتقل عن طريق المياه، ومنها الكوليرا، بسبب قلة معالجة مياه الصرف الصحي، في شمالي شرق سوريا. ويُضَاف إلى ذلك أن الإنتاج في قطاعي الزراعة وإنتاج الأغذية في تلك المنطقة قد ظل، حتى شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، يُعاني من تدني مستوياته من جراء الجفاف، في الوقت الذي زادت فيه نفقات الإنتاج والأموال التي تُنفَق طلبًا للسع المستوردة؛ وهو ما كانت نتيجته تدني أجور العاملين في المجال الزراعي، وضعف قدرة الناس على تحمل نفقات الغذاء؛ وهو ما كان مؤداه في نهاية المطاف اضطرار الفئات المستضعفة إلى اتباع الطرق غير المستحبة للتكيف مع الأوضاع على علاتها، حسب ما أوردته منظمة "ريتش". وللإغاثة من هذه الأوضاع، ما زالت جهات الإغاثة تدعو إلى التعاون على اتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لتغير المناخ وإبطاء آثاره والتخفيف من وطأتها على الصعيد الإنساني.

أرقام أساسية

جهود الإغاثة التي تبذلها الحكومة الأمريكية

الأمن الغذائي والتغذية

15

شريكًا من شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يقدمون المساعدات العاجلة من الأغذية ومواد التغذية إلى الناس في سوريا واللاجئين السوريين في البلاد المجاورة

يُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى برنامج الأغذية العالمي (WFP) التابع للأمم المتحدة، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF)، و13 منظمة غير حكومية، بما يُمكِّنهم من تقديم المساعدات الغذائية ومواد التغذية العاجلة للناس داخل سوريا واللاجئين السوريين في البلدان المجاورة. ففي سوريا، يتولى شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية إمداد المستضعفين من السكان بالدعم بالمساعدات النقدية لشراء منتجات التغذية العاجلة، وقسائم الغذاء، والحصص التموينية العينية الشهرية، فضلاً عن توزيع دقيق القمح والخمائر على المخابز. ويُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة للتنمية الدولية، أيضًا، الدعم لإمداد اللاجئين السوريين في المنطقة بالتحويلات النقدية اللازمة لشراء الأغذية وكذلك قسائم الغذاء. ويُقدِّم برنامج الأغذية العالمي وشركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية من المنظمات غير الحكومية، وضمن الجهود التي يبذلونها للإغاثة من الأزمات الكبرى، المساعدات الغذائية الشهرية إلى المستضعفين من الناس داخل سوريا فضلاً عن اللاجئين السوريين في مصر والعراق والأردن ولبنان وتركيا. ويُقدِّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، كذلك، دعمه إلى منظمة الأمم المتحدة للطفولة لتمكينها من رصد الحالات المصابة بسوء التغذية من بين اللاجئين السوريين في مختلف أنحاء تركيا، وفرزها وعلاجها، وكذلك إجراء حملات التوعية بشأن الرضاعة الطبيعية والممارسات الرشيدة التي ينبغي اتباعها للوقاية من سوء التغذية المزمن.

الصحة

12

شريكًا لمكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدّمون المساعدات الصحية في سوريا

يقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية تمويله إلى 12 شريكًا، ومنهم صندوق الأمم المتحدة للسكان (UNFPA) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (UNICEF) ومنظمة الصحة العالمية (WHO)، لتمكينهم من تقديم المساعدات الصحية العاجلة في سوريا، ومنها أعمال التوعية الصحية المجتمعية، والخدمات الصحية التي تُقدَّم مباشرةً عن طريق الوحدات الطبية المتنقلة، وإمداد المنشآت الصحية بالمعدات، وخدمات الصحة الإنجابية، وتدريب السوريين العاملين في المجال الطبي. وما زال صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وتسع منظمات غير حكومية يواصلون تقديم المساعدات الصحية العاجلة إلى المتضررين من الزلزال في سوريا، ومن ذلك تقديم الإمدادات الطبية ونشر فرق العمل المتنقلة والمعنية بشؤون الصحة والتغذية في المناطق التي يصعب بلوغها، وإيفاد الوحدات الطبية المتنقلة وفرق الجراحات لعلاج المصابين بالرضوح وتقديم خدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي في الملاجئ المؤقتة التي تؤوي المُهجَّرين من الناس هناك.

ويقدِّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR) ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة ومنظمة الصحة العالمية وعشرين شريكًا من غير ذلك من المنظمات غير الحكومية، بهدف تقديم المساعدات الصحية، والتي من بينها الاستشارات الطبية، والخدمات الصحية المتخصصة وخدمات الصحة الذهنية والدعم النفسي والاجتماعي والتحصينات، إلى اللاجئين في البلدان المجاورة. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في سوريا؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، قد أقامت، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، وبالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، ورشة عمل لمدة خمسة أيام وكان موضوعها تعزيز القدرات بقصد تقديم المساعدات في مجال الصحة الذهنية، وانتفع بها 25 مشاركًا، ومنهم المعنيون بإدارة الحالات في هذا المجال، فضلاً عن العاملين في مجال الصحة المجتمعية، والقابلات، والممرضات، والمعنيون بشؤون مراكز الإحالة. وكان المقصد من ورشة العمل هذه ضمان تقديم خدمات الرعاية الصحية الرفيعة المستوى إلى أصحاب حالات الصحة الذهنية، ومنها العلاج المُوجَّه حسب الدلائل.

خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة

15

شريكًا لمكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يُقدِّمون المساعدات العاجلة بشأن المياه والصرف الصحي والصحة العامة في سوريا

يُقدِّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى 13 منظمات غير حكومية من شركائه، والمنظمة الدولية للهجرة (IOM)، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، بما يُمكِّنهم من تقديم المساعدات بشأن خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة في سوريا. ويتولى شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية توزيع مواد النظافة الشخصية الأساسية على المستضعفين من السكان، وتعزيز مرافق الإمداد بخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة عن طريق إجراء أعمال الإصلاح المحدودة في أنظمة الصرف الصحي والمياه، ومنها مرافق غسل اليدين والمراحيض، في مخيمات المُهجَّرين داخليًّا والتجمعات السكنية العشوائية. وفي شمالي سوريا، ما زال شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يعملون في سبيل زيادة تمكين الناس من الحصول على المياه الصالحة للشرب، وذلك بنقل المياه بالشاحنات في الحالات العاجلة وتوزيع صهاريج تخزين المياه وأجهزة معالجتها. ويقدم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية دعمه، كذلك، إلى المنظمات غير الحكومية لتعزيز أعمال الإغاثة من تفشي وباء للكوليرا بما تُوزِّعه من الصابون وغيره من المواد اللازمة لخدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة، وزيادة وتيرة نقل المياه بالشاحنات إلى المواقع التي يقطنها المُهجَّرون داخليًّا، فضلاً عن إتاحة المزيد من المياه لغسل اليدين والاغتسال. كذلك، يقدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى شركائه، ومنهم المنظمات غير الحكومية العاملة في الأردن ولبنان، فضلاً عن منظمة أخرى من الشركاء العاملين في سوريا، بما يُمكِّنهم من إتاحة خدمات المياه والصرف الصحي والصحة العامة للاجئين السوريين وغيرهم من الفئات المستضعفة في سوريا. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركاءها قد تولوا، في المدة من كانون الثاني (يناير) حتى تشرين الثاني (نوفمبر) من العام السابق، وبدعم من مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، إصلاح منظومة الصرف الصحي بطول زاد عن 15,400 قدم طولية، فضلاً عن بدئهم إصلاح منظومة الإمداد بالمياه الصالحة للشرب بطول يبلغ نحو 3,300 قدم طولية، في مختلف محافظات سوريا.

الحماية

230

مركزًا يقدم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية عن طريقها المساعدات بخدمات الحماية في سوريا

ويُموّل مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية 17 شريكًا من الجهات العاملة في مجال الحماية، ومنهم المنظمة الدولية للهجرة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والذين يُقدّمون خدمات إدارة القضايا والإحالات للأطفال الأشد عرضة للاستغلال والإساءة ويتيحون لهم الفرص التعليمية والترفيهية وخدمات الدعم النفسي والاجتماعي. ويدعم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، كذلك، إنشاء المساحات الآمنة للسيدات والفتيات، إلى جانب تقديمه الإمدادات الطبية والتدريب المتخصص للموظفين في المجال الصحي لتقديم الرعاية المناسبة للناجيات من حوادث العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي في مختلف أنحاء سوريا.

كذلك، تقوم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، على إمداد السوريين المتضررين من الصراع وأولئك المُهجَّرين داخل سوريا وفي البلاد المجاورة لها بخدمات الحماية الشاملة، ومنها تيسير إجراء التدخلات اللازمة للحماية حسب حاجات المجتمعات المعنية، وتحديد الحالات اللازم حمايتها، وإتاحة الخدمات التعليمية لأولياء الأمور والأطفال، وإجراء الإحالات لتلقي خدمات المساعدات القانونية. وتقدم المفوضية، كذلك، دعمها إلى المبادرات المُوجَّهة مجتمعيًا، والتي تهدف إلى تعزيز العلاقات المجتمعية وتلبية حاجات المُهجَّرين داخليًا والعائدين إلى مواطنهم، فضلاً عن التجمعات السكنية التي تؤويهم. ويُقدّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية دعمه إلى المنظمة الدولية للهجرة ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة وشركائه من المنظمات غير الحكومية بقصد إتاحة وسائل الحماية، ومنها: خدمات التوثيق القانونية وخدمات إدارة القضايا، للاجئين السوريين في البلدان المجاورة. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين قد قدمت، في تشرين الثاني (نوفمبر)، دعمها إلى نحو 120 مركزًا من مراكز الحماية التابعة لها في المجتمعات المعنية وأكثر من 110 وحدات من الوحدات المتنقلة في مختلف أنحاء سوريا بقصد تمكينهم من إجراء الأعمال اللازمة للحماية، ومنها المساعدات القانونية، وتدريب ذوي المهن الطبية على تقديم خدمات الصحة الذهنية، فضلاً عن الوقاية من العنف المُوجَّه حسب النوع الاجتماعي. وتعاونت المفوضية، في سبيل إجراء هذه الأعمال اللازمة للحماية، مع أكثر من 2,500 فرد من المتطوعين في مجال التوعية المجتمعية في جميع المحافظات، والبالغ عددها أربع عشرة محافظة.

الإيواء ومواد الإغاثة

15

شريكًا للحكومة الأمريكية يقدمون مستلزمات الإيواء ومواد الإغاثة في سوريا والبلدان المجاورة

يُقدّم مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الدعم إلى تسعة شركاء، ومنهم المنظمة الدولية للهجرة، بما يُمكّنهم من توزيع مستلزمات الإيواء والمستلزمات المنزلية الأساسية وإجراء أعمال إصلاح دور الإيواء في سوريا. ومن ذلك أن شركاء مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية يتولون توزيع مستلزمات الإيواء العاجلة، وصيانة مخيمات المُهجَّرين داخليًا، وإصلاح مخيمات المُهجَّرين داخليًا ومراكز الإيواء الجماعي القائمة في الوقت الراهن في شمالي سوريا. وتقدم المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، كذلك، الدعم لاستبدال الخيام المتضررة في المخيمات المخصصة للمُهجَّرين داخليًا في شمالي شرق سوريا. ويُقدّم مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، كذلك، دعمه إلى المنظمة الدولية للهجرة والمفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين وخمس منظمات أخرى من شركائه من المنظمات غير الحكومية، بما يُمكّنهم من تقديم مستلزمات الإيواء ومواد الإغاثة إلى اللاجئين في البلدان المجاورة. ومن ذلك أن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في الأردن؛ وهي أحد شركاء مكتب السكان واللاجئين والهجرة التابع لوزارة الخارجية الأمريكية، قد تولت، في شهر تشرين الثاني (نوفمبر)، إجراء الأعمال اللازمة لإصلاح أكثر من 510 دارًا من دُور الإيواء، وأقامت نحو 260 دارًا جديدةً للإيواء، في مخيمي الأزرق والزعتري في الأردن، فضلاً عن توزيعها المواد اللازمة في هذا الصدد على نحو 240 عائلةً وتدريبها إياهم على صيانة دور إيوائهم تلك. وتولت المفوضية، أيضًا، إصلاح محطة الطاقة الشمسية في مخيم الزعتري، والتي تعمل الآن بقدرة معززة بنسبة تبلغ 90% من طاقتها. كذلك، وزعت المفوضية، في تشرين الثاني (نوفمبر)، وركّبت أكثر من 3,100 مجموعة من مجموعات مستلزمات الإيواء، ومنها الأبواب والمُوصِّلات الكهربائية وصهاريج المياه والنوافذ، والتي صار ينتفع بها – بدءًا من الشهر نفسه – نحو 16,000 فرد في محافظات حلب والحسكة ودرعا ودير الزور وحماة وحمص وإدلب والقنيطرة.

وما زالت تتولى نقل هذه المواد، ومنها المساعدات الغذائية العينية والأدوية وغيرها من مواد الإغاثة، إلى شمالي شرق سوريا لدعم التجمعات السكنية التي تعاني الأمرَّين من جراء الصراع وآثار الزلازل هناك، سبع وكالات من الوكالات التابعة للأمم المتحدة؛ وهي المنظمة الدولية للهجرة، ومنظمة الأغذية والزراعة (FAO)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمفوضية السامية لشؤون اللاجئين، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة، وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية.

موجز السياق

- بعد اندلاع المظاهرات السلمية ضد حكومة الجمهورية العربية السورية في شهر آذار (مارس) عام 2011، تعهد رئيس الجمهورية بشار الأسد بإجراء الإصلاحات التشريعية. ولكن لم يتحقق من ذلك أي شيء، وردَّت القوات التابعة لحكومة الجمهورية العربية السورية الموالية للرئيس الأسد على المظاهرات بالعنف؛ وهو ما دفع بجماعات المعارضة المسلحة إلى الانتقام. وقد أدى تصعيد الصراع إلى هجرة واسعة النطاق واندلاع أزمة إنسانية في سوريا والمنطقة. وما زالت رحى الاقتتال تدور حتى الآن، وإن كانت خطوط المواجهة ومناطق النفوذ تتغير بما يُجبِر المُهجَّرين داخليًّا على النزوح إلى مناطق أضيق وأشد اكتظاظًا؛ وهو ما يؤدي إلى تفاقم الاحتياجات الإنسانية.

- وفي اجتماع عُقِد في تشرين الثاني (نوفمبر) عام 2012، في الدوحة في قطر، شكَّلت فصائل المعارضة السورية منظمةً جامعةً انضوت تحت لوائها؛ وهي الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية، والذي يُعرَف أيضًا باسم الائتلاف السوري. وفي 11 كانون الأول (ديسمبر) عام 2012، اعترفت الحكومة الأمريكية بهذا الائتلاف بصفته الممثل الشرعي للشعب السوري. وفي 19 آذار (مارس) عام 2013، أنشأ الائتلاف السوري الحكومة السورية المؤقتة؛ وهي الحكومة التي تعارض حكومة الجمهورية العربية السورية، وتتخذ مقارها في مواقع غير مركزية في جميع المناطق التي تسيطر عليها المعارضة في سوريا. وفي عام 2014، استولى تنظيم الدولة الإسلامية في العراق والشام (داعش) على مناطق واسعة في سوريا؛ وهو ما زاد الطين بلة في هذا الصراع المتعدد الأطراف. حتى كان آذار (مارس) عام 2019، حينما أعلنت قوات سوريا الديمقراطية عن سيطرتها على آخر معاقل تنظيم الدولة الإسلامية في سوريا.

- وبتاريخ 9 كانون الثاني (يناير) من العام الجاري، اتخذ مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة قراره رقم (2762) الذي يُجِيز للأمم المتحدة تقديم المساعدات الإنسانية عبر الحدود إلى السكان المتضررين من النزاع في سوريا، وذلك لمدة ستة أشهر. وسمح هذا القرار للأمم المتحدة باستخدام معبر باب الهوى على الحدود مع تركيا لتوصيل المساعدات الإنسانية إلى داخل سوريا، حتى يوم 10 تموز (يوليو) من العام السابق. وكان في هذا القرار تجديد جزئي للقرارات التي صدرت قبله بشأن نقل المساعدات عبر الحدود، بدءًا من قرار مجلس الأمن الدولي التابع للأمم المتحدة رقم (2165) يوم 14 تموز (يوليو) عام 2014، والذي سمح بتقديم المساعدات عن طريق أربعة معابر حدودية مع العراق والأردن وتركيا. وقد أخفق مجلس الأمن الدولي، في شهر تموز (يوليو) من العام السابق، في تجديد ذلك التفويض الممنوح للأمم المتحدة لنقل المساعدات عن طريق الحدود. غير أن الأمم المتحدة وحكومة الجمهورية العربية السورية خلصتا، في مطلع شهر آب (أغسطس) من العام السابق، إلى تفاهم بشأن استئناف نقل المساعدات الإنسانية عن طريق معبر باب الهوى الحدودي، وبدأ نقل شحنات المساعدات المتعددة المحطات هذه في شهر أيلول (سبتمبر).

- وقد حدث يوم 6 شباط (فبراير) من العام السابق أن ضرب زلزال بقوة 7.8 درجات وسط تركيا وجنوبها، قرب الحدود مع سوريا، وبلغ عمقه ١١.١ ميلاً. وقد أسفر الزلزال وما تلاه من توابع، حتى يوم 24 آذار (مارس)، عن مقتل ما لا يقل عن 6,000 فرد، وإصابة ما يزيد عن 11,200 فرد، وإلحاق الأضرار بما لا يقل عن 34,000 بناية أو تدميرها. وفي يوم 13 شباط (فبراير)، أصدر رئيس الجمهورية العربية السورية، بشار الأسد، قراره بتمكين الأمم المتحدة من استخدام معبرين حدوديين آخرين؛ وهما: معبر الراعي ومعبر باب السلامة، لنقل المساعدات إلى شمالي غرب سوريا، دخولاً من تركيا، وذلك لمدة قدرها ثلاثة أشهر. وفي يوم 13 أيار (مايو)، مُدِّد التفويض باستخدام هذين المعبرين الحدوديين حتى يوم 13 آب (أغسطس)؛ ومددته حكومة الجمهورية العربية السورية بعد ذلك حتى يوم 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، وفق ما أُعلِن يوم 6 آب (أغسطس). وأعلنت الأمم المتحدة، يوم 13 تشرين الثاني (نوفمبر)، أن حكومة الجمهورية العربية السورية قد مَدَّدت وللمرة الثالثة التفويض الممنوح للأمم المتحدة بنقل المساعدات عن طريق معبري باب السلامة والراعي الحدوديين؛ وذلك حتى يوم 13 شباط (فبراير) من العام الجاري.

معلومات بشأن تبرعات الجمهور

- إن أكثر طريقة من الطرق الفعالة التي يستطيع بها الجمهور المساعدة في جهود الإغاثة هي بالتبرع نقدًا للمنظمات الإنسانية التي تُجري أعمال الإغاثة. ويمكنكم الاطلاع على قائمة بالمنظمات الإنسانية التي تقبل التبرعات النقدية للإغاثة من الكوارث في جميع أنحاء العالم على هذا الموقع الإلكتروني: interaction.org.
- وتحث الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على التبرع نقدًا لأنه يسمح للعاملين المتخصصين في الإغاثة بشراء المواد المطلوبة (ويكون ذلك في المناطق المتضررة غالبًا)، ويخفف العبء عنهم فيما يتعلق بندرة الموارد (ومنها طرق النقل، ووقت العاملين، ومساحات التخزين)، ويمكن نقله على نحو سريع للغاية دون تحمل نفقات في ذلك، ولما فيه من دعم لاقتصاد المناطق المنكوبة وضمان لتقديم المساعدات المناسبة من الناحية الثقافية والغذائية والبيئية.
- وللاطلاع على المزيد من المعلومات، يُرجى زيارة:
  - مركز المعلومات بشأن الكوارث الدولية (CIDI) التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: cidi.org.
  - ويمكنكم الاطلاع على المعلومات بشأن أعمال الإغاثة التي يُجريها مجتمع المنظمات الإنسانية على هذا الرابط: reliefweb.int.

أما نشرات أعمال الإغاثة التي يضطلع بها مكتب المساعدات الإنسانية التابع للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، فيمكنكم مطالعتها على الموقع الإلكتروني للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية على هذا الرابط: **usaid.gov/humanitarian-assistance/where-we-work**